



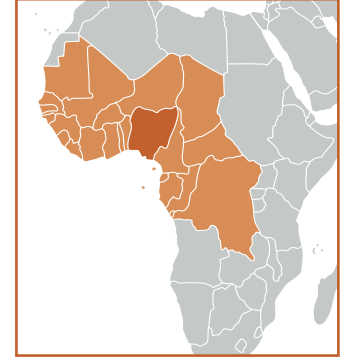
تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر

الفقر الريفي في نيجيريا

ينتشر الفقر على نطاق واسع في نيجيريا رغم وفرة مواردها وثروتها النفطية. وقد تردى الوضع منذ أواخر التسعينات إلى درجة أصبحت معها نيجيريا تعتبر أحد أفقر عشرين بلداً في العالم. ويصنف ما يزيد على ٧٠ في المائة من سكانها في عداد الفقراء، منهم ٣٥ في المائة يعيشون في حالة الفقر المطلق.

ويشتد الفقر في المناطق الريفية بشكل خاص حيث تندر الخدمات والبنى الأساسية الاجتماعية أو تنعدم. ومعظم سكان المناطق الريفية فقراء يستقون غذاءهم ودخلهم من الزراعة، وينتج أصحاب الحيازات المتناهية في الصغر نحو ٩٠ في المائة من أغذية البلد ويعتمدون في ذلك على الأمطار وليس على نظم الري. وتشير الاستقصاءات إلى أن مساحة الأرض التي يزرعها ٤٤ في المائة من المزارعين و٧٢ في المائة من المزارعات تقل عن هكتار واحد للأسرة الواحدة، وتضطلع النساء بدور رئيسي في إنتاج الحاصلات الغذائية وتصنيعها وتسويقها، وتحصل أشد المجموعات فقراً على مجرد الكفاف وكثيراً ما تعاني من الجوع لا سيما في الفترات السابقة للحصاد. وتعاني نسبة مرتفعة من سكان الريف من سوء التغذية ومن أمراض أخرى تتصل بنقص التغذية. ويقع عدد كبير من سكان الريف فريسة لجائحة فيروس العوز المناعي البشري/مرض الإيدز.

وغالباً ما تُعتبر النساء والأسر التي ترأسها نساء من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر المزمن ضمن المجتمعات الريفية. ولما كان المركز الاجتماعي للنساء هو دون مركز الرجال فإن فرص حصولهن على التعليم والتدريب لا سيما في مجال رعاية الأطفال والممارسات الصحية هي أقل من تلك المتاحة للذكور. ومع ذلك تضطلع المرأة بدور رئيسي في الأنشطة الاقتصادية الريفية. ومع تزايد هجرة الذكور من المناطق الريفية بحثاً عن عمل ارتفع عدد الأسر التي ترأسها نساء ارتفاعاً ملحوظاً على مدى العقود الأخيرة. وتجاهد النساء من أجل الصمود بينما تتزايد أعباؤهن في المنازل والحقول. وغالباً ما تعاني هذه الأسر من سوء التغذية.



ومن المجموعات الريفية الضعيفة الأخرى الأزواج الشباب والمعوقون والمسنون الذين ليس لديهم أقارب يعيلونهم.

وينتشر الفقر الريفي على نحو متساو في البلد ككل دون أن يتركز في مناطق جغرافية محددة. غير أن الفقر يميل إلى التفاقم بدرجة كبيرة في بعض المناطق ومنها المنطقة الشمالية المجاورة للنيجر وهي منطقة فاحلة حدية متدهورة بيئياً وكثيفة سكانياً. وتعتبر المجتمعات التي تعيش على صيد الأسماك في مستنقعات المنغروف وعلى طول الشاطئ الأطلسي من أفقر المجموعات في نيجيريا. تعاني البنى الأساسية الريفية في نيجيريا من الإهمال منذ زمن طويل بينما تنصب الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه على المدن إلى حد كبير. وقد أدى هذا الوضع إلى الحد كثيراً من إمكانات وصول سكان الريف إلى المدارس والمراكز الصحية وحرص نصف السكان تقريباً من إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة. كما أن فرص التعليم المحدودة وسوء الأحوال الصحية تديم حلقة الفقر.

وقد أدى إهمال البنى الأساسية الريفية أيضاً إلى تقليص الربح الذي يجني من الإنتاج لأغراض التسويق. وتعتبر شبكة الطرق الريفية النيجيرية من أكثر الشبكات تخلفاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وغالباً ما يعيش الفقراء في قرى معزولة يستحيل الوصول إليها في مواسم الأمطار. وكثيراً ما يتعذر بعد الحصاد نقل فوائض الإنتاج القابلة للتسويق إلى الأسواق. وتحوّل عزلة صغار المزارعين دون وصولهم إلى مصادر المدخلات والمعدات والتقنيات الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الغلال. وتشكل صعوبة الحصول على الأسمدة معضلة حقيقية في العديد من المناطق التي يواجه فيها المزارعون مشكلة تراجع خصوبة التربة. ويتفاقم الأمر في الأوضاع التي لا يتاح فيها للمزارع زراعة أكثر من قطع صغيرة من الأرض.

ومع تزايد السكان وتعاضم ضغطهم على الموارد المتضائلة تشتد المشكلات البيئية لتهدد الإنتاج الريفي. وقد بلغ تدهور الأراضي الناجم عن الزراعة المكثفة وإزالة الأشجار والرعي الجائر حدّاً خطيراً في مناطق كثيرة من البلاد. وقد أصبح الجفاف حالة مألوفة في الشمال بينما غدا الجفاف التربة الناجم عن الأمطار الشديدة والفيضانات والتلوث النفطي مشكلة كبرى في الجنوب والجنوب الشرقي. وتتعرض أجزاء كبيرة من غابات أفريقيا البكر والحيوانات التي تعيش فيها إلى الاندثار.



استئصال الفقر الريفي في نيجيريا

عدد المشاريع والبرامج الممولة
بقروض: 7

مبلغ التمويل الذي يقدمه
الصندوق: 116.8 مليون دولار
أمريكي

المشاركون في التمويل
- مؤسسة تنمية دلتا النيجر
- الاتحاد الأوروبي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- البنك الدولي

تحدد الاستراتيجية الوطنية للتمكين والتنمية في المجال الاقتصادي التي أصدرتها الحكومة النيجيرية عام 2005 السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد. وتهدف هذه الاستراتيجية في المقام الأول إلى الحد من الفقر إذ تشعر الحكومة بقلق خاص إزاء تفاقم الفقر الريفي وتزايد معدلات البطالة في أوساط الشباب وتهميش المرأة.

وترمي السياسات والتشريعات والبرامج الإنمائية الجديدة إلى الحد من الفقر من خلال معالجة أسبابه الرئيسية: سوء التسيير، والنزاعات الاجتماعية، وقلة الابتكارات التقنية التي تعيق الإنتاج، وتدهور البيئة الذي يؤدي، من خلال تقلص قاعدة الموارد الطبيعية، إلى تفاقم الفقر. وتعمل استراتيجية الحد من الفقر في أربعة اتجاهات هي:

- تمكين الفقراء عن طريق بناء قدراتهم وتدريبهم وتعزيز مشاركتهم في العملية السياسية
- تخصيص الموارد بالترافق مع التحول إلى التسيير الديمقراطي اللامركزي
- توفير موارد إضافية للفقراء من خلال البرامج الحكومية
- تحقيق إصلاحات اقتصادية سياساتية بتعزيز الدور القيادي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتوفير خدمات مالية لفقراء الريف

وتدرك الحكومة أهمية تمكين الفقراء ليضطلعوا بأنفسهم بتصميم أنشطتهم الإنمائية وإدارتها. وتشمل السياسات التي تستهدف المجتمعات الريفية توفير القروض والأراضي وخدمات الإرشاد الزراعي والمدخلات الزراعية، ومن الأولويات الأخرى للحكومة تحسين إمدادات المياه والكهرباء والطرق الريفية والمدارس والمرافق الصحية للمجتمعات الريفية، وبغية تعزيز دمج المرأة في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد. سيجري تحسين فرص التعليم والعمل وتشجيع المرأة على المشاركة مشاركة فعالة في الأنشطة الإنمائية.

ويعتبر توفير الخدمات المالية الريفية وتعزيز إمكانات الحصول على القروض عاملين أساسيين للحد من الفقر وقد أطلقت الحكومة في هذا السياق سياسة للتمويل الأصغر وهي بصدد إنشاء مصارف للتمويل الأصغر.

العنف يتعاظم والفقر يتفاقم

ثمة علاقة وثيقة بين الفقر والعنف.

وما زالت حالات التوتر الديني

والعرقي تحدث في مناطق مختلفة

من نيجيريا وتتحول إلى أعمال عنف

تفضي بدورها إلى مزيد من الفقر

وسوء التغذية. وقد سمح الانتقال

إلى التحرير السياسي للنشطاء من

المجموعات الدينية والعرقية التعبير

بحرية أكثر وبعنف أشد عن شعورهم

بالإحباط. وقد قضى على الآلاف على

مدى السنوات الأخيرة في صدامات

بين المجموعات العرقية والدينية

والانفصالية المختلفة. وقد انتشرت

منذ عام 1999 أعمال العنف بين

المسيحيين والمسلمين.

وقد شهدت دلتا النيجر، وهي مركز

الصناعة النفطية، ظهور تجارة

بالمنتجات النفطية المسروقة أدت إلى

انهيار القانون والنظام في المنطقة.

وقد نفذت عدة عمليات تخريبية ضد

شركات النفط متعددة الجنسيات.

استراتيجية الصندوق في نيجيريا

يركز الصندوق في دعمه لبرنامج الحكومة النيجيرية للحد من الفقر على تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. وتتمثل أغراضه الخاصة في تمكين فقراء الريف ولا سيما النساء منهم من خلال تحسين فرص الوصول إلى الموارد والبنى الأساسية والخدمات وتعزيز إدارة المجتمعات المحلية للأراضي والمياه والأموال المشتركة. وتعكس هذه الأغراض الحاجة إلى التغلب على تدهور البيئة في البلاد. وتتصدى مشاريع الصندوق لقضايا الجفاف التربة وتراجع خصوبتها وكذلك لمسألة إدارة الموارد الطبيعية في المنطقة الساحلية. ويوجه الصندوق المساعدة إلى المجالات التالية:

- تمكين صغار المزارعين والمعدمين والريفات من أجل توليد دخول مستدامة من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية
- مساندة الإصلاحات المناصرة للفقراء وتعزيز التسيير المحلي لتوسيع فرص الحصول على المعلومات والوصول إلى نظم النقل الفعالة والبنى الأساسية في القرى والتقنيات
- تعزيز فرص حصول المجتمعات الريفية الفقيرة على الخدمات المالية والاجتماعية

أما على الصعيد الحكومي، فإن الصندوق يساهم في بناء القدرات وتعزيز المؤسسات وتقديم الخدمات لفقراء الريف ومساعدتهم على تغيير السياسات وإنشاء المنظمات المحلية الكفيلة بزيادة فعالية مشاركتهم وتشجيع المبادرات الرامية إلى تسريع عملية الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص.



برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر

الفقر شديد ومنتشر في ولايات دلتا النيجر التسع وهي: أبا، وأكوا إيبوم، وبابلسا، وكروس ريفر، ودلتا، وإيدو، وإيمو، وأوندو، ويرفرز مع أنها أغنى مناطق نيجيريا من حيث الموارد الطبيعية إذ تحتوي على مخزونات كبيرة من النفط والغاز وغابات شاسعة وأراضٍ زراعية جيدة وموارد سمكية وفيرة. ومنتشر الفقر بشكل خاص لدى صفوف أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يزرعون محاصيل غذائية ومجتمعات صيادي الأسماك الذين يستخدمون معدات بدائية، وهذه المجتمعات محرومة من الأمن الغذائي وشديدة التعرض للهزات البيئية.

أنشأ البرنامج صندوقاً لتنمية المجتمعات المحلية لمساندة المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تحسين سبل المعيشة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية وتوفير البنى الأساسية المجتمعية الصغيرة. ويهدف البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة ونوعية حياة فقراء الريف ولا سيما النساء والشباب منهم في دلتا النيجر. ويهتم البرنامج بشكل رئيسي بالحد من التوترات والنزاعات القائمة من خلال تعزيز فرص العمل للشباب وتوجيه طاقاتهم نحو الأنشطة التي من شأنها تطوير سبل المعيشة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية. ويشجع البرنامج هذه المجموعات على المشاركة على نحو فعال في الأنشطة الإنمائية ويعمل من أجل بناء قدرات مختلف المؤسسات الحكومية كي تتمكن من تلبية الاحتياجات الإنمائية لهذه المجموعات ويسعى إلى تعزيز الشراكات بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات.

مجموع التكاليف:
82.2 مليون دولار أمريكي

مبلغ القرض الذي يقدمه الصندوق:
15 مليون دولار أمريكي

فترة البرنامج:
2014-2005

المنطقة الجغرافية:
ولايات دلتا النيجر التسع

عدد الأسر المستفيدة مباشرة:
416 600 أسرة

الجهة المشاركة في التمويل:
مؤسسة تنمية دلتا النيجر
(15 مليون دولار أمريكي)

الشركاء:
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية الاقادية
- لجنة تنمية دلتا النيجر
- المؤسسة الدولية للتنمية

برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي

مجموع التكاليف:
101.6 مليون دولار أمريكي
مبلغ القرض الذي يقدمه الصندوق:
30 مليون دولار أمريكي
فترة البرنامج:
2003-2010
المنطقة الجغرافية:
ثمانى ولايات شمالية
عدد الأسر المستفيدة مباشرة:
400 000 أسرة
الشركاء:
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية الاقادية
- المؤسسة الدولية للتنمية

أطلق البرنامج في ثمانى ولايات شمالية ينتشر فيها الفقر على نطاق واسع هي: جيكاوا وكانو وكاتسينا وكيبى وسوكوتو وزامفارا في الشمال الغربي وبورنو وبوبى في الشمال الشرقي. ويستند البرنامج إلى تجربة الصندوق السابقة في تنفيذ مشاريع قائمة على المجتمع المحلي في ولايتى سوكونو وكاتسينا الشماليتين وهو يهدف إلى مساعدة أشد المجموعات ضعفاً على تحسين دخلها وظروف معيشتها والتحرر من براثن الفقر. ويستهدف البرنامج شريحة كبيرة من سكان الريف ولا سيما منهم أولئك الذين تتصل أنشطتهم الرئيسية بالزراعة. أي النساء والمعدمون والرعاة الرحل وأصحاب الحيازات الصغيرة أو الأراضي الهامشية فحسب. وقد صمم المشروع على نحو يرمي إلى تمكين هذه المجموعات من المشاركة في الأنشطة الإنمائية. ويهدف المشروع. بتحديد أدق. إلى تحقيق ما يلي:

- تشجيع إدراك موردي خدمات القطاعين العام والخاص وبناء قدرتهم للاستجابة لمطالبات فقيرات الريف وفقرائه
- تمكين المجتمعات الفقيرة من إدارة أمور تنميتها بنفسها ومساندة المجموعات الضعيفة
- تحسين الممارسات الزراعية وحل النزاعات بين المزارعين والرعاة وتكثيف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية
- تطوير وتحسين إمدادات مياه الشرب والإصحاح البيئي والري ومرافق الصحة والتعليم

برنامج التوسع في إنتاج الجذريات والدرنيات

مجموع التكاليف:
36 مليون دولار أمريكي
مبلغ القرض المقدم من الصندوق:
23 مليون دولار أمريكي
فترة البرنامج:
2001-2010
المنطقة الجغرافية:
25 ولاية معظمها من ولايات الحزام الجنوبي والأوسط
عدد الأسر المستفيدة مباشرة:
560 000 أسرة
الشركاء:
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية الاقادية
- منظمة الأغذية والزراعة
- المؤسسة الدولية للتنمية

أدت الضغوط السكانية على الأراضي إلى الحد كثيراً من خصوبة التربة في مناطق كثيرة من البلاد. ونظراً لارتفاع أسعار الأسمدة وندرتها فإن المزارعين الفقراء كثيراً ما يلجؤون. في مواجهة تراجع خصوبة التربة وغلل المحاصيل. إلى خيار زراعة الكاسافا التي تنمو أفضل من اليام في التربة القليلة الخصوبة. وفي أشد المجتمعات فقراً تشكل الجذور والدرنيات جزءاً كبيراً من المدخول الغذائي للأسر.

إن هدف البرنامج للأجل الطويل هو إضفاء الطابع التجاري على إنتاج الجذور والدرنيات بغية تحسين ظروف معيشة أفقر الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة وتحسين دخلها وتعزيز أمنها الغذائي وصحتها الغذائية في منطقة البرنامج. ويستهدف البرنامج بوجه خاص صغار المزارعين الذين تقل مساحة أراضيهم عن 2 هكتار للأسرة الواحدة. ويستخدم البرنامج نظام الإرشاد الزراعي القائم لإدخال أصناف الجذور والدرنيات وأساليب الزراعة المحسنة. ولما كانت النساء تضطلع بدور رئيسي في إنتاج وتصنيع وتسويق الكاسافا وغيرها من المحاصيل الغذائية فإن البرنامج يشجعهن على المشاركة في تجارب البحوث وفي البيانات الإيضاحية. وتشمل الأهداف المحددة للبرنامج ما يلي:

- تطوير تقنيات محسنة لإنتاج الجذور والدرنيات بغية زيادة الإنتاجية
- إكثار الغراس المحسنة
- تطوير أساليب التصنيع وأنشطة التسويق
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجال تدريب المزارعين

تتوافر لدى البرنامج أغراس الأصناف الجديدة وسبل الحصول عليها وقد عزز أيضاً عمليات تصنيع وتنسيق المنتجات. ويطبق البرنامج السياسات التجارية من أجل زيادة الطلب على منتجات الجذريات والدرنيات بشكل عام وعلى منتجات الكاسافا بشكل خاص. وسيساعد البرنامج المجتمعات المستهدفة على شراء المعدات اللازمة لأغراض التصنيع.

مشروع تنمية الزراعة وتطوير المجتمعات المحلية في ولاية سوكونو

مجموع التكاليف: 17.2 مليون دولار أمريكي

مبلغ القرض المقدم من الصندوق: 10 ملايين دولار أمريكي

فترة المشروع: 2001-1994

المنطقة الجغرافية: ولاية سوكونو

عدد الأسر المستفيدة مباشرة: 19 600 أسرة

الجهات المشاركة في التمويل: الاتحاد الأوروبي (2.3 مليون دولار أمريكي) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2.3 مليون دولار أمريكي)

مشروع تنمية الزراعة والمجتمعات المحلية في ولاية كاتسينا

مجموع التكاليف: 29 مليون دولار أمريكي

مبلغ القرض المقدم من الصندوق: 12.2 مليون دولار أمريكي

فترة المشروع: 2001-1993

المنطقة الجغرافية: المنطقة الشمالية من ولاية كاتسينا

عدد الأسر المستفيدة مباشرة: 36 000 أسرة

الجهة المشاركة في التمويل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مليون دولار أمريكي)

مشروع تطوير مصايد الأسماك الحرفية

مجموع التكاليف: 20 مليون دولار أمريكي

مبلغ القرض المقدم من الصندوق: 15 مليون دولار أمريكي

مبلغ القرض المقدم من البرنامج الخاص من أجل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر: 4 ملايين دولار أمريكي

فترة المشروع: 1997-1991

المنطقة الجغرافية: المناطق الساحلية لثلاث ولايات

عدد الأسر المستفيدة مباشرة: 48 000 أسرة

الجهة المشاركة في التمويل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (0.5 مليون دولار أمريكي)

مشروع التنمية الزراعية المشتركة بين الولايات

مجموع التكاليف: 256.4 مليون دولار أمريكي

مبلغ القرض المقدم من الصندوق: 12 مليون دولار أمريكي

فترة المشروع: 1997-1987

المنطقة الجغرافية: 7 من ولايات الحزام الجنوبي والأوسط

عدد الأسر المستفيدة مباشرة: 350 000 أسرة

الجهة المشاركة في التمويل: البنك الدولي (162 مليون دولار أمريكي)

المنح شبه الإقليمية المنجزة

بحوث بشأن آثار التغيرات التقنية والسياساتية على التغذية

كان الهدف من مشروع البحوث هذا تحسين تصميم السياسات الغذائية والتدخلات الزراعية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية لفقراء الريف. وقد عزز هذا المشروع بوجه خاص فهم الروابط القائمة بين السياسات العامة والمشاريع الزراعية من أجل تحسين التغذية واستهلاك الأغذية. وركز المشروع على فقراء الريف وطريقة تأثيرهم بتغير التكنولوجيا وكيف ينبغي تصميم التكنولوجيا مستقبلاً بما يلبي احتياجاتهم.

كان للمشروع غرضان أساسيان أولهما وضع وتكييف واختبار نهج تحليلية لتقدير أثر المشاريع والسياسات المتعلقة بتغير التكنولوجيا على حالات نقص الطاقة والبروتين والاستهلاك الغذائي الأسري وثانيهما توفير قرائن تجريبية عن أثر المشاريع والسياسات على حالات النقص هذه ووضع مؤشرات لتغير نوعية المدخول الغذائي. وقد تم الاضطلاع في الهند ونيجيريا وزامبيا بدراسات حالة تختبر النهج التحليلية المتصلة بما يلي:

- إدخال أصناف حديثة من الأرز في منطقة تاميل نادو من الهند
- مشروع للمساعدة التقنية وتسويق الحليب في إقليمين في الهند
- إقامة نظام إنتاج متعدد المحاصيل لدى صغار المزارعين في الإقليم الشمالي من نيجيريا
- وضع سياسات تسعيرية للذرة في زامبيا

مجموع التكاليف: 0.6 مليون دولار أمريكي
المنحة المقدمة من الصندوق: 0.6 مليون دولار أمريكي
فترة المنحة: 1984-1981
المنطقة الجغرافية: الهند ونيجيريا وزامبيا
الوكالة المنفذة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
الشركاء: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

استراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى

الفقر في أفريقيا الغربية والوسطى الريفي الطابع بشكل رئيسي وسبق ذلك لمدة طويلة. وهناك 125 مليون فقير في الإقليم يعيش ثلاثة أرباعهم تقريباً في المناطق الريفية. والزراعة هي القطاع الذي بمفرده يمثل أهم مصدر للنمو الاقتصادي والدخل والعمل.

والفقر في أفريقيا الغربية والوسطى هو نتيجة عوامل متعددة أولها وأهمها أن الفقراء لا يشاركون في القرارات الرئيسية العديدة التي تتصل بسبل معيشتهم إذ نادراً ما تتم استشارتهم بشأن القضايا السياسية والقرارات الاستثمارية. وتعاني المناطق الريفية من الإهمال منذ عهد طويلة خاصة وأن مجموعات المصالح الحضرية هي أكثر تنظيمًا وقدرة على إسماع صوتها دفاعاً عن مصالحها.

ومن المخاطر التي برزت في السنوات الأخيرة لتهدد سبل المعيشة الريفية النزاعات وفيروس العوز المناعي البشري/مرض الإيدز مما أدى إلى زيادة الأسر المتأثرة وتعريض كامل قاعدة أصولها للخطر.

وسيقوم الصندوق في سعيه إلى تحسين دخل وظروف معيشة فقراء الريف في أفريقيا الغربية والوسطى بالاستجابة إلى كتلة حيوية من الاحتياجات ذات الأولوية. وسيطلب ذلك بناء قدرات فقيرات الريف وفقرائه لتمكينهم ولتعزيز المؤسسات المحلية كما سيتطلب تعبئة الطاقات والموارد والمعارف والقدرات المحلية والخارجية عن طريق إقامة الشراكات مع المؤسسات التي تلتقي أهدافها مع أهداف الصندوق ويكمل نهجها وخبراتها نهج الصندوق وخبراته. وسيتم إنجاز ذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع موجهة نحو تحقيق الأثر والتعلم ومرنة وتشاركية وعادلة وحساسة لقضايا التمايز بين الجنسين ومستدامة (فعالة من حيث التكاليف بيئياً ومؤسسياً) وقادرة على تقديم مدخلات للتحليل والحوار السياساتي.

والصندوق ملتزم بتحقيق أربعة أهداف رئيسية في الإقليم هي:

- النهوض بقدرة فقراء الريف ومؤسساتهم وتشديد تركيز السياسات والمؤسسات الإنمائية على مناصرة الفقراء
- زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية وتعزيز إمكانات الحصول على التكنولوجيا
- زيادة الدخول الريفية من خلال تعزيز إمكانات الحصول على رؤوس الأموال والوصول إلى الأسواق
- الحد من الهشاشة في وجه المخاطر الكبرى التي تهدد سبل المعيشة الريفية

وتركز البرامج والمشاريع التي بصممها الصندوق وينفذها في الإقليم على ثلاث قضايا مشتركة هي:

- الاستثمار في الأنشطة التي تركز على قضايا التمايز بين الجنسين
- تعزيز المشاركة
- الاستفادة من المعارف والمهارات التقليدية





تواصل

السيد حامد حيدره
مدير البرنامج القطري، نيجيريا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via del Serafico, 107
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39 0654592064
رقم الفاكس: +39 065043463
البريد الإلكتروني: h.haidara@ifad.org

بناء عالم متحرر من الفقر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة حصراً لمحاربة الفقر الريفي في أكثر أقاليم العالم ضعفاً.

ومن خلال القروض منخفضة الفائدة والمنح، يجهز الصندوق ويمول برامج ومشاريع لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر.

يوجد حالياً 185 مشروعاً وبرنامجاً من المشروعات والبرامج التي يساندها الصندوق بهدف استئصال الفقر الريفي، بما مجموعه 6.1 مليار دولار أمريكي. وقد استثمر الصندوق حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي في هذه المبادرات. أما الجهات المشاركة في التمويل فهي تضم الحكومات والمستفيدين من المشروعات والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء. ومنذ بداية عملياته عام 1978، استثمر الصندوق ما يقارب من 9.0 مليارات دولار أمريكي في 707 مشروعات وبرامج في جميع أنحاء العالم. وقد مكنت هذه العمليات أكثر من 300 مليون نسمة من صغار المزارعين والمربين والصيادين والعمال المعدمين والحرفيين وأفراد المجتمعات الأصلية من تحسين ظروف حياتهم وحيات أسرهم.

وبالعمل مع الشركاء، بما في ذلك فقراء الريف والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والإيمانية والقطاع الخاص، فقد تصدى الصندوق للفقر لا بحكم كونه جهة مقرضة فحسب وإنما كمستقطب مناصر لقضايا فقراء الريف. ومن أولويات الصندوق مساعدة فقراء الريف على تطوير وتعزيز منظماتهم بحيث يمكنهم المضي قدماً في تحقيق مصالحهم وإزالة العقبات التي تمنع معظمهم، وبخاصة النساء، من إيجاد حياة أفضل لهم. وبهذه الطريقة، يتمكن فقراء الريف من المساهمة بشكل أكبر في تحديد وتوجيه التنمية الخاصة بهم.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via del Serafico, 107 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39 0654591 - رقم الفاكس: +39 065043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org


تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر